التأثير الكلي على احدى الركائز المادية القوية لقاعدة الموقف والفعل الفلسطينيين . فقد كان جوهر المطالبات الاردنية تلك يتلخص في محاولة مفتوحة الاحتمالات ، لاستباق امكانية تبلور حضور فلسطيني ، مادي وسياسي ، مستقل ومتميز في الضفة الغربية . فقد وصفت صحيفة الفجر التي تصدر في الضفة الغربية ، تلك المطالبات ، في ذلك الوقت ، بأنها عملية « تسليم وتسلم » لاراضي الضفة المحتلة ، بين اسرائيل والاردن . والتقطت صحيفة « الشعب » المقدسية ، بتحسس بالغ ، المعنى الحقيقي لتلك المحاولة الاردنية بقولها : ان الامر له علاقة بمسألة « من يمثل الشعب الفلسطيني ، بل لعلها عملية التفاف مسبقة وذكية ومدروسة للايحاء بأن من تعطى له الارض او يضع اليد عليها هو صاحبها وممثلها ، قطعا للطريق على المالك الفعلي والممثل الشرعي الحقيقي »(١١) .

ففي الخطاب الافتتاحي الذي القاه الرفاعي في جلسة مؤتمر جنيف الاولى ، وجه حديثه الى السكرتير العام لهيئة الامم المتحدة مطالبا — كما قالت « الدستور » — بأن يطبق على « الجبهة الاردنية — الاسرائيلية ما يطبق على الجبهات الاخرى من حيث فصل القوات » . وقال الرفاعي ايضا بعد الجلسة السرية « ان ما ينطبق على جبهات القتال الاخرى يجب ان ينطبق على الجبهة الاردنية »(١٢) . ولدى عودة الوفد الاردني الى عمان بعد انتهاء أعمال الدورة الاولى من مؤتمر جنيف ، قال الرفاعي ان موضوع فصل القوات المتحاربة في الشرق الاوسط « يجب الا يكون مقصورا على جبهة واحدة فقط بل يجب ان يشمل جميع الجبهات العربية مع اسرائيل بما فيها الاردن »(١٣) . وكان التلفزيون الاردني قد سجل مقابلة مع الرفاعي في جنيف ، خلال انعقاد المؤتمر ، جاء فيها قوله « انه اثار هذه المسألة في الجلسة المغلقة التي عقدها المؤتمر »(١٤) .

لقد جاء الالحاح الرسمي هذا على « فصل » القوات ، يسجل في نفس الوقت ، مجموعة من الحقائق من جهة ، ومترافقا مع مجموعة اخرى من الخطوات السياسية من جهة اخرى . فهو **يسجل** : ١ — ادراك النظام الاردني لحراجة موقفه السياسي ، بعد صدور قرارات مؤتمر القمة العربي حول مسألة التمثيل الفلسطيني . وقد تكلم الملك حسين بمرارة شديدة حيال هذا الموقف ، فقال معلقا على قرار مؤتمر القمة ، خلال افتتاح الدورة السابعة لمجلس الامة الاردني : « اننا نرى ان القاء صفة تمثيل أهلنا في هذا المجال على غيرنا ، معناه اقصاؤنا عن دورنا في تأمين حقوق شعبنا في الضفة الغربية وسعينا لاستعادة أرضهم ، الامر الذي يتطلب الايضاح والتبيان مع الاطراف العربية الشقيقة المعنية ، كي نكون على بينة من مسؤولياتنا ، فنعرف كيف نتقدم الى هذا المؤتمر [جنيف] او كيف نتوقف عن الذهاب اليه . . . »(١٥) . ٢ — انسجام « الأفكار » الاردنية هذه حول «فصل» القوات ، مع المصلحة السياسية للنظام بابقاء زمام المبادرة السياسية بيده ، في كل ما يتعلق بمسألة التمثيل الفلسطيني ومستقبل الضفة الغربية ، وذلك من خلال الطرح المتتابع لمجموعة اوراق الضغط الكثيرة لديه . فبعد فشل ورقة الضغط الاولى بمقاطعة مؤتمر قمة الجزائر ، وفشل ورقة الضغط الثانية بالتهديد بمقاطعة مؤتمر جنيف ، للتأثير على التوجه العربي العام ، طرح النظام الاردني هذه المرة ، وبدون مقدمات او تلميحات سابقة عن مؤتمر جنيف ، أفكاره حول « فك ارتباط » القوات الاردنية — الاسرائيلية ، في محاولة للايحاء بقدرته على الاحتفاظ بزمام المبادرة ، وبالتالي ضرورة الاقرار له عربيا بموقع تفاوضي خاص في عملية التسوية السياسية . ٣ — مفاجأة الوفد الاسرائيلي الى مؤتمر جنيف وترحيبه ، في آن معا ، بالافكار الاردنية هذه ، لدليل على تطابق مصالح كل من اسرائيل والنظام الاردني باستبعاد أي حضور فلسطيني ، خاص ومتميز ، فوق أي جزء من التراب الوطني للشعب الفلسطيني . فقد قال ابا ايبان